

جامعة سها للعلوم الإنسانية مجلة Sebha University Journal of Human Sciences



Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

الجغر افيا ودورها في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع دراسة تشخيصية لهيكلية عمل البلديات في ليبيا

نصر محمد علي قرينات

قسم الجغرافيا، كلية التربية براك، جامعة سها، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

التنمية المكانية التقنيات الجغرافية التنمية المستدامة العمل والشراكة خدمة المجتمع

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الجغرافيا ودورها في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع دراسة تشخيصية لهيكلية عمل البلديات في ليبيا. حيث هدفت إلى التعرف على دور الجغرافيا في صناعة التنمية المستدامة، للوقوف على مجالات العمل والشراكة بين المؤسسات الخدمية والباحثين في مجال الجغرافيا، كما هدفت إلى التعرف على أهم التكنولوجيات والتقنيات الجغرافية الحديثة ودورها في التنمية. بالإضافة إلى تشخيص هيكلية عمل البلديات في ليبيا من منظور علاقة الجغرافيا بالتنمية. أما أهميتها فتكمن في التعريف بدور الجغرافيا في المشاركة في صناعة التنمية التي تنعكس على خدمة المجتمع، بالإضافة إلى أهميتها في تحديد أهم مجالات العمل والشراكة مع أقسام الجغرافيا. كما تعتبر هذه الدراسة دليل استرشادي للجهات ذات الاختصاص للتعريف بدور وأهمية الجغرافيا وخاصة وزارة الحكم المحلى في ليبيا التي تمثلها البلديات كوزارات مصغرة. يتم ذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية لجمع المعلومات، والمنهج الوصف التحليلي لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، فأهم النتائج أن للجغرافيا دور كبير في حل مشكلات عدم التوازن التنموي بين الأقاليم، كما توصلت إلى أن التقنيات الجغرافية الحديثة تزبد في قيمة التعليم الجغرافي لأنها توفر مداخل سهلة للمعلومات الحديثة ووسائل جديدة ومبتكرة للتعليم والتدريس، كما توصلت إلى أن لخريجي الجغرافيا مجالات للعمل والشراكة غير مجال التدريس. كذلك توصلت إلى أن هيكلية العمل في البلديات لم تعطى دور وأهمية للجغرافيا في عملية التخطيط والتنظيم لكافة الخدمات المجتمعية. لذا أكدت في توصياتها على إعطاء دور للمتخصصين في مجال الجغرافيا للمساهمة في رسم خطط التنمية المكانية، والتركيز على دور التقنيات والبرمجيات الجغرافية الحديثة في جميع مراحل التعليم، وعدم حصر مجالات العمل لخريجي الجغرافيا على التدريس فقط.

Geography and its Role in Sustainable Development and Community Service A Diagnostic Study of the Work Structure of Municipalities in Libya

Naser Mohammed Ali Grenat

Department of Geography, Faculty of Education Brack, Sebha University , Libya

Keywords:

Spatial Development Geographical Techniques Sustainable Development Work And Partnership Community Service

ARSTRACT

This study dealt with geography and its role in sustainable development, community service and a diagnostic study of the work structure of municipalities in Libya. It aimed to identify the role of geography for creating the sustainable development, to identify the areas of work and partnership between service institutions and researchers in the field of geography. It also aimed at identifying the most important modern geographical technologies and techniques and their role in development and to diagnosing the work structure of municipalities in Libya from the perspective of the relationship of geography to development. The importance of this study lies in defining the role of geography in participating in creating the progress that is reflected in community service and in identifying the most important areas of work and partnership with geography departments. This study is also a guiding guide for the competent authorities to define the role and importance of geography, especially the Ministry of Local Government in Libya, which is represented by the municipalities as mini

E-mail addresses: nas.grenat@sebhau.edu.ly

^{*}Corresponding author:

ministries. This is done by relying on secondary sources to collect information, and by the descriptive analytical approach to data analysis. The study reached a set of results and recommendations. The most important results are that geography plays a major role in solving the developmental imbalance problems between the regions. It also concluded that modern geographic techniques increase the value of geographic education because it provides easy entrances to modern information and innovative means of education and teaching. Students who graduate from Geography department have multiple fields to work and partnership other than the field of teaching. It also concluded that the work structure in the municipalities did not give a role and importance to geography in the planning and organization of all community services. Therefore, it emphasized in its recommendations to give a role to specialists in the field of geography to contribute to drawing up spatial development plans, and to focus on the role of modern geographic technologies and software in all stages of education, and not to limit the work fields of geography graduates to teaching only.

المقدمة

يتجسد دور الجغرافيا في التنمية وخدمة المجتمع من خلال ما تقدمه من بحوث ودراسات جغرافية متكاملة، والبحوث الجغرافية المتكاملة لابد أن تصاحبها دراسات ميدانية يعدها الباحث قبل الكتابة والنشر، حيث يطلع بنفسه على طبيعة مكونات الموضوع والعوامل الجغرافية المؤثرة فيه ليخرج بحقائق علمية مبنية على المشاهدة والاختبار بحيث تساهم في وضع الخطط والبرامج التنموية التي توظف في تنمية وخدمة المجتمع. ولكن مثل هذه البحوث تحتاج إلى الخبرة في مجال العمل الميداني، كما تتطلب دعماً وتعاوناً من المؤسسات والجهات المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى الخبرة العملية والعملية باستخدام التقنيات الجغرافية الحديثة. ولكن قلة الخبرة العملية بالدراسات الميدانية والتقنيات الحديثة وعدم تعاون ودعم بعض المؤسسات يجعل الكثير من الباحثين يتجه نحو البحوث والدراسات المكتبية التي تحمل في الغالب صبغة التكرار والسرد للمعلومات الجغرافية وتنعدم فها الشراكة الحقيقية مع المجتمع .

ينبغي تسلك أن الدراسات الجغرافية التي تصب في تنمية وخدمة المجتمع منهجاً يتميز بالصيغة التفاعلية القائمة على الشراكة مع مجتمع الدراسة، وذلك من أجل القدرة على فهم وتحليل واقع مشكلة الدراسة، كما أنها تتيح للباحث الفرصة لإبراز خبراته وتجاربه التي يتمكن من خلالها تقديم أدوات بحثية ميدانية تستند على المشاركة الفعالة والمرنة.

أولا . إشكالية الدراسة .

تتمحور إشكالية الدراسة في عدم فهم دور الجغرافيا في التنمية المكانية وخدمة المجتمع، الأمر الذي نتج عنه عدم وجود شراكة بين أقسام الجغرافيا والمؤسسات الخدمية العامة، بحيث يتم إشراكهم في رسم الخطط والبرامج التنموية، بالإضافة إلى مساهمتهم في حل المشكلات التي تمر بها هذه المؤسسات من خلال عرضها على المتخصصين ليتم دراستها وتشخيصها ووضع معالجات علمية لها مبنية على الحقائق و المشاهدة والاختبار.

ثانيا . تساؤلات الدراسة .

- 1 هل تلعب الجغرافيا دوراً بارزاً في التنمية المكانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟
- 2 إلى أي مدى يمكن أن تساهم التقنيات الجغرافية الحديثة في التنمية المكانبة ؟
- 3- ماهي المجالات الممكنة للعمل والشراكة مع المؤسسات الخدمية لخريجي الجغرافيا غير مجال التدريس ؟
 - 4- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجغرافيا في خدمة المجتمع ؟ ثالثاً. فرضيات الدراسة .
- 1 للجغرافيا دوراً بارزً في التنمية المكانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

. تساهم التقنيات الجغرافية الحديثة إلى حد كبير في التنمية المكانية-2

3- لخريجي الجغرافيا مجالات للعمل والشراكة مع المؤسسات الخدمية غير مجال التدريس.

4 - بإمكان الجغرافيا المساهمة في خدمة المجتمع.

رابعاً. أهداف الدراسة.

- 1 التعرف على دور وأهمية الجغرافيا في التنمية المكانية .
- 2 معرفة مدى مساهمة الجغرافيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- 3 الوقوف على مجالات العمل والشراكة بين المؤسسات الخدمية والباحثين في مجال الجغرافيا .
- 4 التعريف على أهم التكنولوجيات والتقنيات الجغرافية الحديثة ودورها في التنمية.
 - خامساً . أهمية الدراسة .

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبرى في التعريف بدور الجغرافيا في المشاركة في صناعة التنمية التي تنعكس على خدمة المجتمع، بالإضافة لكونها ذات أهمية كبيرة للباحتين في هذا المجال ولهذا فإن أهميتها تتجسد في تحقيق الأتي

- 1 . إشهار وتسويق دور الجغرافيا في التنمية المكانية .
- 2. تحديد أهم مجالات العمل والشراكة مع أقسام الجغرافيا.
- 3. تعتبر هذه الدراسة دليل استرشادي للجهات ذات الاختصاص للتعريف بدور وأهمية الجغرافيا في التنمية وخدمة المجتمع.
- 4. المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات التي تحاكي الواقع المعاش.
 - سادساً . منهجية الدراسة .
- منهجية جمع البيانات: سيتم الاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات حيث سيتم استقاء البيانات من الكتب، والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
 - منهجية تحليل البيانات: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.
 محاور الدراسة.

1 . الجغر افيا ودورها في التنمية المكانية .

بما أن الجغرافيا هي علم المكان الذي يزودنا بتفسير منطقي ومعقول لتوزع الظاهرات، باعتبار أن الشخصية الجغرافية تنبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان، فإن دراسة الأبعاد المكانية لأي ظاهرة على سطح الأرض تكتسي من هذا أهمية بالغة – وما يهمنا في المجال موضوع التنمية بأبعاده المختلفة الذي سيخلق اختلافات وتباينات تشكل مادة خصبة للدراسات الجغرافية. إذ يعتبر التوزيع الجغرافي للظاهرات من المفاهيم

JOHS Vol.20 No. 4 2021 85

الجغرافية الهامة والتي لا يمكن للجغرافي أن يتخطاها لما لها من أثر بالغ في تحديد مفهوم الجغرافيا كعلم اتسعت آفاقه المعرفية ليتناول خصائص ومؤشرات وظواهر مختلفة كانت حتى الأمس القريب حكراً على علوم معينة ولم يكن لأحد إمكانية للولوج إلى معالمها والخوض في غمارها.

ولا يقتصر الدور الجغرافي على دراسة التنظيم المكاني أو التفاوت في الدخل وعدم العدالة في توزيع ثمار التنمية التي تستحوذ عليها المراكز الحضرية الكبرى في أغلب الدول النامية، بل يتسع الدور الجغرافي ليشمل توفير الأسس المادية للتنمية وتحديد احتياجاتها، فالجغرافيا بحكم منهجها ومجالات بحثها واتساع نطاق دراستها تكون الأقدر على معرفة احتياجات الأقاليم والمرتكزات الرئيسة للتنمية من موارد طبيعية واقتصادية.

وفضلاً عما تقدم فإن لعلم الجغرافيا دوراً مهماً في حل مشكلات انخرام التوازن التنموي بين الأقاليم وإعطاء البعد المستقبلي لتنمية أي إقليم وهو ما يدخل ضمن مفهوم الجغرافيا المستقبلية، كما تعمل الجغرافيا على "تسوية" الاختلافات المكانية المتعلقة بسوء توزيع ثمار التنمية، عن طريق تقليلها أو الحد منها وتوضيح مناطق الفقر التنموي ومناطق تركزه، ونقل التنمية إلى مناطق تناقصها، بغية الوصول إلى مرحلة العدالة التنموبة، وهو الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في الإفادة من نتائج التنمية وثمارها (الزبادي، 2012، ص 466- 467).

تعد التنمية المكانية أحد أهم أبعاد التنمية بشكل عام وتهدف إلى تنمية المكان لتقليل التباينات بين بيئات الإنسان المختلة، وممكن القول إنه لا يوجد تعريف واحد لمفهوم التنمية بشكل عام، إلا أن التنمية بدأت اقتصادية ثم سياسية وبشرية ومكانية. تشمل عملية التنمية أربعة أبعاد أساسية وهي مكان التنمية، كمها ونوعها وأخيراً مدتها .

1.1. أقسام التنمية: تصنف التنمية إلى قسمين رئيسيين وهما:

التنمية الطبيعية: وهي القدرة على التحكم في الموارد الطبيعية (مياه، تربة، نبات...) والثروات الباطنية (بترول، غاز، معادن...) وترشيد استغلالها والتصرف فها حتى تكون قادرة على تنمية الإنسان وتوفير حاجياته.

التنمية البشرية: وهي القيام بعملية تطوير شاملة لعقل الإنسان في المجالات العلمية والتوعوبة والإنسانية بكل ما يتعلق بالمستجدات في مجال العلم (الحياري، 2016)

ويرتبط مصطلح التنمية المكانية بما يعرف بالمناطق الأولى بالرعاية أو المناطق غير المؤهلة وهي المناطق التي لا تشملها خطط التنمية في الدولة، إما عن قصد أو نتيجة لسوء توزيع عوائد الموارد، وقد تكون هذه المنطقة ذات موارد مرتفعة سواء بشرية أو مادية.

وتتركز المشكلة في معظم النظم والدول في العالم في أن صناع القرار يضعون خطط التنمية دون اخذ الأبعاد التي يمكن أن تؤثر عليها في الاعتبار، والتي يجب مراعاتها حتى لا تحدث مشكلات وآثار سلبية تقلل من فاعليتها. ومن هذه الأبعاد ندكر السكان والجغرافيا والموارد والوضع الإداري القائم، والتي تشكل في معظمها العناصر الأساسية لما يسمى بالتنمية المكانية ويعتمد الاستغلال الأمثل للموارد على كافة الظروف الموجودة في الدولة (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. 2016. تحديات التنمية المكانية في ليبيا. طرابلس ليبيا. ص1).

2. التقنيات الجغر افية الحديثة ودورها في التنمية.

إن المناهج الجغرافية كرسم الخرائط وتحليلها والدراسات الميدانية

والتحليل الإحصائي والمقابلات والحسابات وانتاج الصور والنصوص والرسوم البيانية والتصاميم وتحليلها أن تدرس في كل المؤسسات التعليمية، لكن ورغم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال أثرت كثيراً في الجغرافيا مند التسعينيات، فإن استعمالها يظل في عديد الدول منقوصاً نتيجة نقص التجهيزات والبرمجيات في قاعات الدرس والإعداد المحدد للمدرسين.

لقد أصبح محو أمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال هدفاً رئيسياً، فالوصول إلى وسائط الإعلام المطبوعة تناقص في حين زاد الاهتمام بالوسائط الرقمية وبالتالي نتوقع الأهمية المتزايدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في السنوات المقبلة والعقود القادمة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، هذا بالإضافة إلى أن الفئات الشابة شديدة الاهتمام بالعمل بأدوات رقمية ووسائط إعلام تفاعلية تساعد في إنشاء وتطوير برامج تعليمية مهمة.

إن التعليم المعتمد على مبادئ تدريس وتكوين الوسائط الرقمية والمهارات الإعلامية والإلكترونية يثمن التعليم الجغرافي، فيمكن أن تساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصال بطريقة فاعلة في تحقيق أهداف التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة، وذلك بمساعدة الطلاب على اكتساب المعارف والمهارات وتكوبن الكفاءات الضرورية من أجل المساهمة في التنمية وخدمة المجتمع.

إن الانترنت والبرمجيات وخاصة منها البرمجيات الجغرافية (المحاكاة بواسطة الحاسوب أو أنظمة المعلومات الجغرافية) والآلات الإلكترونية (مثل الآلات المتحركة كآلات تحديد المواقع الجغرافية GPS) تزيد في قيمة التعليم الجغرافي لأنها توفر مداخل سهلة للمعلومات الحديثة ووسائل جديدة ومبتكرة للتعليم والتدريس انطلاقاً من معلومات شبكة الانترنت. كما أنها تحسن التواصل والتعاون مثلما هو الحال في التعليم عن بعد والأشكال المختلطة للتعليم، فهذه المزايا تساهم في تحقيق أهداف وغايات التعليم الجغرافي من أجل تنمية مستدامة تساعد على الأتي:

أ. الحصول على المعلومات الجديدة بسهولة.

ب. مقارنة المعلومات المتناقضة.

ج . تصور المواضيع انطلاقاً من رؤى متعددة ومختلفة .

د. تمثيل متعدد الأبعاد للمشاكل البيئية المرتبطة بالاستدامة.

ه. الوصول إلى فهم مباشر لسلوكيات ووجهات نظر الأشخاص المعرضين مباشرة لإشكاليات الاستدامة (من انعكاسات الكوارث الطبيعية وتلوث المحيط والأزمات الاقتصادية).

و. التشجيع على تحسين قدرات التفكير الأكثر تقدما كالتأليف والتقييم .

ز. تطوير الفهم والقدرات والسلوكيات والقيم الضرورية من أجل الاستدامة.

وعلية نستطيع أن نجزم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتعلم ستغير تغييرا جذرياً في نوعية وجودة الخدمات المقدمة، فقدرتها الخصوصية والكامنة في التعليم تتأتى من قدراتها التفاعلية وتأقلمها مع التعليم التعاوني ومن ثراء محتواها الكبير والمتجدد ومن تعدد المواضيع التي تمكن من تعلمها من أجل التنمية المستدامة (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،

2016، ص 1).

كل ما سبق يبين لنا دور التقنيات الجغرافية الحديثة في التنمية، وخاصة التنمية البشرية من خلال إكساب المتعلمين المعارف والتقنيات التي تساهم في تكوين خريجين في المجال الجغرافي ذوي كفاءات عالية يكون لهم دور بارز للمشاركة في تنمية وخدمة المجتمع.

3. التنمية المستدامة أهدافها وامكانية مساهمة الجغر افيا في تحقيقها.

التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب وبتلائم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية.

ولقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي.

3.1. مفهوم التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة العديد من التعريفات نذكرمنها:

أ. هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تُتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

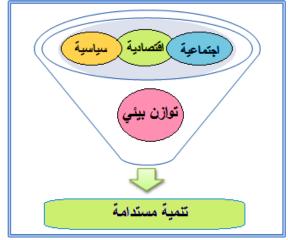
ب. هي أيضا تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان؛ تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية والبشربة واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتجارية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات (أبو النصر، 2017، ص 80). ج . التنمية المستدامة هي التي يتمّ إحداثها لمواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يبديها الأفراد في الجيل المواكب دون أن تتطلب التضحية من

الأجيال اللاحقة والحاق الضرر بهم، كما يمكن تعريفها بأنها علاقة الناشئة بالنشاط الاقتصادي ومدى استخدامه واستغلاله للموارد الطبيعيّة في أداء العملية الإنتاجية ومدى تأثيره على حياة المجتمع ونمطها. وبالتالي القدرة على الوصول إلى إنتاج مخرجات تتمتع بنوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادى، وتتطلب الترشيد باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد (الحياري، 2016).

د. تعني التنمية المستدامة القدرة على توفير مجتمع قوي، وصحي، وعادل من خلال تلبية جميع الاحتياجات لجميع الأفراد في المجتمعات الحالية وفي المستقبل، وتوفير الرفاهية والتماسك الاجتماعي، وخلق فرص متساوية لجميع الأفراد (عديل، 2019).

يتبين لنا مما تقدم أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من المتطلبات (اجتماعية - اقتصادية - سياسية) وهي أساس التوازن البيئي والشكل الأتي يبين ذلك:-

شكل (1) متطلبات التنمية المستدامة



المصدر: عمل الباحث

3.2 . المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة .

- أ . المفهوم الاقتصادي : ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين :
- في دول الشمال الصناعية تعنى: خفضا عميقا ومتواصلا في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً.
- في الدول الفقيرة والنامية يعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.
- ب . المفهوم الاجتماعي الإنساني : يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
- ج. المفهوم السياسي: العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي وبتمتع بالحربة الإنسانية والاقتصادية والسياسية.
- د . المفهوم البيئي: هي القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدام وحماية الموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.
- ه. المفهوم التقني: ويشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ (أبو النصر، 2017، ص 82 - 83).

أما أهداف التنمية المستدامة فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2015 سبعة عشر هدفاً لتحقيق تنمية مستدامة غايتها الإنسان والشكل الآتى بين ذلك :-

الشكل (2) يبين أهداف التنمية المستدامة



المصدر: عمل الباحث اعتماداً على برنامج الأمم المتحدة للتتمية المستدامة 2015 م.

من الشكل السابق تبين لنا أهداف التنمية المستدامة، ولكن يبقي التساؤل ما إمكانية مساهمة الجغرافيا في تحقيق هذه الأهداف ؟

لكي نستطيع الإجابة على هذا التساؤل علينا أولا توضيح ابرز ميادين الجغرافيا التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشكل التالى يبن ذلك.

شكل (3) يبين ابرز ميادين الجغرافيا المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



المصدر: عمل الباحث

من الشكل رقم (2) والشكل رقم (3) يتبين لنا العلاقة الواضحة بين أهداف التنمية المستدامة وأهم ميادين الجغرافيا التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك عن طريق علاقتها وتداخلها مع العديد من العلوم الأخرى وفيما يلي تحليل لعلاقة الجغرافيا بالتنمية الستدامة

- 1 الجغرافيا الاقتصادية وجغرافيا التنمية والجغرافيا الزراعية لها علاقة بتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة إنهاء الفقر بكافة أشكاله -، والهدف والثاني إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة -، بالإضافة للهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل).
- 2 الجغرافيا الطبية وجغرافيا الخدمات، يمكن أن تساهم وبشكل كبير بتحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشى مناسب لجميع الأعمار -.
- 5 جغرافيا المدن وجغرافيا الخدمات والتخطيط الإقليمي، لهما علاقة مباشرة للمساهمة في تحقيق الهدف الرابع للتنمية ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع -، بالإضافة إلى الهدف السادس ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع -، كما يمكن أن تساهم في تحقيق الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة -.
- 4 جغرافيا التنمية و التخطيط الإقليمي، لهما دور كبير في المساهمة لتحقيق الهدف العاشر (تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول).
- 5 جغرافيا الطاقة وجغرافيا البيئة، لهما دور مباشر للمساهمة في تحقيق الهدف السابع للتنمية (ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة وللجميع).
- 6 جغرافيا المناخ، ولها علاقة مباشرة لتحقيق الهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة (اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ).
- 7 جغرافيا البحار والمحيطات، وترتبط بتحقيق الهدف الرابع عشر (المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية).
- 8 جغرافيا المياه والجغرافيا الحيوية وجغرافيا التربة وجغرافيا البيئة، تساهم هذه الفروع الجغرافية في تعزيز الهدف الخامس عشر (حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الإيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي).
- 9 الجغرافيا السياسية، تساهم في تحقيق الهدف السادس عشر (تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع)

مما تقدم تبين لنا دور الجغرافيا ومدى إمكانيتها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الجغرافيا البشرية التي تعتبر أهم فروع الجغرافيا مساهمة في تحقيق التنمية لما لها من علاقة مباشرة بالإنسان الذي يعتبر الهدف الأساسى من التنمية المستدامة.

4. مجالات العمل والشراكة بين العلوم الجغر افية والمؤسسات الخدمية

تتعدد مجالات العمل والشراكة التي يمكن للباحث في مجال الجغرافيا، أن

يحصل منها على بياناته أثناء الدراسة الميدانية، وذلك تبعاً لطبيعة الدراسة وأهدافها والغرض الذي يسعى لتحقيقه، كما يمكن لخريجي الجغرافيا الانخراط في الكثير من المجالات وتقديم الخدمات لها والعمل والشراكة معه.

4.1 .أهم مجالات العمل والشراكة مع مؤسسات الدولة هي :

- 1 أقسام الأرصاد الجوبة، وهنا على الباحث أن يتأكد من هذه المراصد من حيث الاستمرارية والانتظام في عمليات الأرصاد وتسجيل البيانات بدقة .
- 2 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومهمته تسجيل أعداد السكان في تعدادات يصدرها في مجلدات خاصة، كما يصدر نشرات أخرى خاصة بالنواحي الاقتصادية والخدمات بالدولة، وفي كل الأحوال يتطلب الأمر من الباحث – حتى يتحصل على البيانات المنشورة وغير المنشورة التواصل مع الجهات المعنية بخطاب رسمي يحدد البيانات المطلوبة.
- 3 مراكز التسجيل الحيوى (مواليد الوفيات)، ومكن للباحث الحصول على البيانات من الوحدات الصحية أو إدارات السجل المدني.
- 4 وزارة الداخلية التي تحصر الهجرات عبر المنافذ البرية والجوبة والبحربة وهي تفيد في دراسة حركة السكان والهجرة.
- 5 الأقسام العلمية بالجامعات تساعد الباحث وتزوده بالدراسات التفصيلية عن المناطق التي توجد بها.
- مصلحة المساحة العامة، تزود الباحث بالخرائط اللازمة له بأى مقياس -6
- 7 وزارة الزراعة من خلال النشرات الزراعية المتعلقة بالمحاصيل الزراعية وكمياتها، بالإضافة إلى نوعية التربة وجودتها.
- 8 وزارة الصناعة وهي الجهة المختصة بإصدار التقارير عن أنواع الصناعات التي تنتجها الدولة وكمياتها، بالإضافة إلى الشركات التابعة لها، وعدد العاملين في الصناعة... الخ.
- 9 وزارة المواصلات المعنية بالنقل البري والجوي والبحري، وهي جهات تزود الباحث ببيانات عن الحركة والنقل، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالطرق والمطارات والمواني.
- 10 هيئات المياه والغاز والكهرباء من خلال تزويد الباحث بالإنشاءات المتعلقة بها والمستهلك وخاصة الماء والكهرباء.
- 11- مصلحة التخطيط العمراني وهي الجهة المختصة بالمخططات العامة وتزود الباحث بالمخططات الحضرية والريفية (سيف، 1998، ص 113 -.(115

مما تقدم تبين لنا أهم مجالات البحث والعمل لخريجي الجغرافيا غير مهنة التدربس، حيث بإمكان خرىجي الجغرافيا وخاصة بعد التخصص الدقيق العمل والشراكة مع العديد من المجالات، فعلى سبيل المثال لا الحصر بإمكان المتخصص في جغرافيا السكان العمل في الجهاز المركزي للإحصاء ومراكز التسجيل الحيوي، بالإضافة إلى وزارة الداخلية وخاصة في مجال الهجرة، كما يمكن للمتخصص في مجال الجغرافيا المناخية العمل في مجال الأرصاد الجوي، أما المتخصص في التخطيط الحضري يمكنه العمل في مجال التخطيط العمراني، وهكذا بالنسبة لبقية التخصصات الجغرافية الأخرى.

5. الجغر افيا وامكانية المساهمة في خدمة المجتمع.

5.1 . نظم المعلومات الجغر افية: إن البحوث والدراسات بُنيت على أن أكثر من (70%) من المعلومات والبيانات التي يتم تداولها في الجهات الحكومية والقطاع الخاص تكون معلومات جغرافية أو بيئية، ولا يوجد شك بأن

الجغرافي بقليل من التدريب على تقنية الكمبيوتر أو إعداد برامج خاصة له تكون ضمن خطة الدراسة سيكون قادرا على أن يتعامل مع هذه التقنية الحديثة المتطورة، والتي يتم الاعتماد عليها في العديد من المجالات وذلك مثل كل من: التخطيط العمراني والصناعي والزراعي، إلى جانب تمديدات المرافق العامة مثل كل من خدمات الهاتف والماء والغاز والكهرباء والصرف الصعي وغيرها من المجالات.

5.2 . التربية البيئية : تعرف التربية البيئية على أنها إعداد توعوي يساعد الإنسان على العيش بأمان ورخاء وسلام على سطح الأرض، حيث أن هذا يكون عن طريق تغيير سلوك الإنسان من ناحية مكونات بيئته، وذلك من أجل أن يقوم بالحفاظ عليها، لأن في الحفاظ عليها حفاظاً على الإنسان نفسه، كما أن الدين الإسلامي يعلمنا كيفية الحفاظ على بيئة سليمة نظيفة، حيث يقول النبى صلى الله عليه وسلم: اتقوا الملاعن الثلاثة وهي (البراز في الماء، في الظل، في طريق الناس).

كما تهدف التربية البيئية إلى أن يعرف الناس أهمية المحافظة على البيئة والمشاكل التي تنتج عن الإفساد فيها وتدمير كائناتها الحية، كما أنها تعمل على إيجاد مجموعة من الأخلاق البيئية تعمل على تحقيق صداقة الإنسان مع بيئته، ولعل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي تم عقده في ستوكهولم في عام 1970 م كان أول المؤتمرات العالمية التي اعترفت بدور التربية البيئية في الحفاظ على البيئة، كما أنها شجعت على تبادل كل من الأفكار والمعلومات والخبرات المختصة بالتربية البيئية بين دول العالم وأقاليمه المختلفة.

كما أن التربية البيئية لا تتوقف على فرع واحد من فروع العلوم بل أنها تستفيد من المحتوى الخاص لكل علم من العلوم في تكوين نظرة شاملة متوازنة، وان كانت الجغرافيا هي من أقرب العلوم للقيام بهذه المهمة على

- 5.3 . استخدام الخرائط : إن الخريطة لم تعد أداة الجغرافي أو القائد العسكري أو مخطط المدن فقط، بل أنها أصبحت أيضاً أداة مهمة لجميع المجالات، كالزراعة، الصناعة، التجارة، الصحة والخدمات البلدية وغيرها، ويعد الجغرافي من أفضل الذين يتعاملون مع الخريطة ويدركون أبعاد أهمية استعمالها، وقد أنشأت أقسام الجغرافيا في أغلب الدول أقساماً خاصة للخرائط والجيوماتيك يتدرب فها الطلاب على كل من مهارات تصميم ورسم الخرائط وتوزيع المعلومات علها وعمليات المسح وإعداد خرائط للأماكن التي لا يوجد لها خرائط.
- 5.4. النشاطات الاقتصادية المختلفة: حيث يدرس الجغرافي النشاط الاقتصادي وبستطيع أن يساعده في العديد من بحوثه ودراساته وإعداد الخرائط التي تكون لازمة لذلك وتحليل البيانات والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتحديد مواضع ومواقع المصانع والمزارع، كما يستطيع المتخصص في الجغرافيا الزراعية إعداد الخريطة المحصولية لأية قطعة أرض وإعداد الدورة الزراعية الملائمة لها.
- 5.5. العمل بالبلديات: استحدثت عدُّة دول وظيفة الخبراء الجغرافيين في الأعمال التي لها علاقة بالشؤون البلدية والقروبة، ومثال ذلك تخطيط المدن واستعمالات الأراضي بالقرى وغيرها، كما يستطيع الجغرافي أن يحدد أماكن ردم النفايات وذلك وفق أسس جغرافية سليمة، مثل اختيار أماكن إلقاء النفايات في عكس اتجاه الرباح السائدة، بحيث تمر على المناطق السكنية قبل مرورها على النفايات، كما يراعي اختيار مواقع إلقاء النفايات بعيداً عن

محاور نمو العمران، وبجب أن تكون هذه المواقع بعيدة عن شبكة التصريف السطحي الهيدروجرافي (المائي) حتى لا تلوث المياه المتسربة إلى جوف التربة، هذه مجرد أمثلة آثرنا أن نعرضها لتوضيح بعض المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الجغرافي في خدمة المجتمع (دور الجغرافي في التنمية والبيئة الجغر افية، 2020).

ليا من منظور دور الجغر افيا في ليبيا من منظور دور الجغر افيا في $\mathbf{6}$ التنمية وخدمة المجتمع.

سوف يتم تشخيص هيكلية البلديات في ليبيا من منظور دور الجغرافيا في التنمية وخدمة المجتمع من خلال دراسة وتحليل بعض المواد الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية وخاصة المواد التي تتطلب تدخل ومشاركة الخبراء في الجوانب الجغرافية، بالإضافة إلى دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي لعمل البلديات في ليبيا والوقوف على مدى إعطاء دور للجغرافيين للمساهمة في وضع الخطط والبرامج التنموية في البلديات.

بناءً على اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012 م بشان نظام الإدارة المحلية المرفق بقرار مجلس الوزارة رقم (130) لسنة 2013 م. تختص البلديات بالعديد من الاختصاصات أهمها:

جاء في المادة (9) من الباب الثاني المتعلق بالمرافق التي تتولى أنشاءها أو إداراتها البلديات. تُنشأ بالبلديات وحدات إدارية محلية تختص بمهام ومسؤوليات محلية ذات علاقة مباشرة بالإشراف على الأعمال المتعلقة بتقديم الخدمات للمواطنين المقيمين داخل نطاق دائرتها وهذه الأعمال هي:

الحرس البلدي - الرخص المحلية - الحاضنات للمشاريع الصغري -الصحة العامة - الإصحاح البيئي - النظافة العامة - المحاجر - المقابر العامة - الحدائق والمنتزهات والمصائف - المياه والصرف الصحى - غاز المنازل - الإنارة العامة بالميادين والشوارع - النقل العام والسير على الطرقات - السجل المدنى - الأملاك العامة والتخطيط العمراني - شؤون البناء والهدم .

كما جاء في المادة (79) الخاصة بتنظيم النشاط الترفيبي: بالإضافة إلى المادة (81) المعنية بالصحة والبيئة المحلية من حيث جودة المياه والنظافة العامة وإتباع الأسس السليمة لتجميع النفايات والتخلص منها.

أما المادة (82) الخاصة بالتخطيط العمراني من حيث تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالتخطيط العمراني للمدن والقرى وتنظيم المباني وتقسيم الأراضي وتصنيف المناطق والإشراف والرقابة على حركة البناء والعمران. واختصت المادة (85) بمشروعات الإسكان الاقتصادي بموجها تتولى البلدية تحديد احتياجاتها من الوحدات السكنية وتتكون مشروعات الإسكان الاقتصادي كما يلي:

أ. مشروعات الإسكان الاقتصادي بغرض الإيجار للعائلات.

ب. مشروعات الإسكان الاقتصادي بغرض البيع للشباب.

ج. مشروعات الإسكان الاقتصادي بغرض البيع للعائلات.

تم صدر بعد ذلك صدر قرار من وزير الحكم المحلي رقم (212) لسنة 2018 م بشأن الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات في ليبيا. الذي تندرج تحثه العديد من الإدارات والمكاتب المختصة باقتراح المشاريع والخطط والبرامج التنموية، كإدارة المشروعات والشؤون الفنية، التي تختص بالعديد من الاختصاصات منها على سبيل المثال اقتراح المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية بالبلدية واقتراح مشروعات ومتطلبات الإسكان الاقتصادي والشبابي

بالبلدية والإشراف الفني علها.

أما إدارة المرافق المحلية والأشغال العامة فهي تختص هي الأخرى بالعديد من الاختصاصات منها تنظيم الأسواق المحلية والموسمية الأسبوعية، كذلك اقتراح تقسيم الأراضي للبناء أو إقامة مشروعات سكنية، واقتراح احتياجات البلدية من الحدائق والمنتزهات والمرافق المتعلقة بها، بالإضافة إلى وضع تصور للاحتياجات من المرافق والمنافع العامة والإنارة العامة . كما توجد بعض المكاتب الخدمية كمكتب الإصحاح البيئي وله العديد من المهام منها متابعة ورصد معدلات التلوث البيئي بالبلدية وتحديد مصادرها ومراقبة حركة المخلفات بأنواعها والإشراف على أنشطة التخلص منها بالطرق العلمية وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى مكتب شؤون الفروع والمحلات. وتختص بالعديد من الاختصاصات منها حصر السكان وخاصة السكان الأجانب وحصر المستأجرين منهم في نطاق المحلة .

مما تقدم ومن خلال الاطلاع على الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات الصادر من وزير الحكم المحلى رقم (212) لسنة 2018 م، تبين لنا قصور الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات؛ وذلك بسبب عدم وجود أي إدارة أو مكتب مختص بالتقنيات الجغرافية الداعمة لقرارات ومقترحات القائمين على الإدارات المختصة باقتراح وإنشاء المشروعات التنموية وفق رؤية علمية مبنية على قاعدة بيانات رقمية تحتوي على احتياجات المحلات العمرانية من كافة الخدمات العامة.

كما تبين لنا أهمية دور الجغرافيا في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، فهي المجال المختص بالتخطيط المكاني لإنشاء المرافق الترفيهية والحدائق العامة، والمقابر العامة من خلال التخطيط الحضري للخدمات بكافة أنواعها (تعليمية - صحية - دينية - سكنية ...الخ).

أن عدم وجود أي إدارة أو مكتب مختص بالتقنيات الجغرافية القائمة على خبرات جغرافية تساعد على اقتراح المواقع الجغرافية لإنشاء المرافق الخدمية باستخدام وتوظيف التقنيات الجغرافية الداعمة لقرارات الإدارات والمكاتب المختصة بإنشاء المشروعات الخدمية . كما نتج عن عدم استخدام التقنيات الجغرافية في البلديات عجز الكثير من البلديات عن ترسيم الحدود الإدارية بين المحلات العمرانية الواقعة في نطاقها . هذا يجعلنا نجزم بأن جل المشاريع التي يتم اقتراحها وتنفيذها لا تتم وفق أسس ورؤى علمية مبنية على قاعدة بيانات لاحتياجات المحلات العمرانية الواقعة في نطاق كل بلدية، بل قائمة على العشوائية في التخطيط. وقد أدت هذه العشوائية إلى إنتاج فوارق في التنمية وهيمنة بعض المدن حضرياً مثل طرابلس ومصراتة في الغرب الليبي وبنغازي في الشرق وسبها في الجنوب .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج.

1 - بعد الدراسة تبين أن للجغرافيا دوراً بارزاً في التنمية المكانية من خلال حل مشكلات عدم التوازن التنموي بين الأقاليم وإعطاء البعد المستقبلي لتنمية أي إقليم وهو ما يدخل ضمن مفهوم الجغرافيا المستقبلية.

2 - أن للانترنت والبرمجيات والتقنيات الحديثة وخاصة البرمجيات الجغرافية - المحاكاة بواسطة الحاسوب أو أنظمة المعلومات الجغرافية -والآلات الإلكترونية - مثل الآلات المتحركة كآلات تحديد المواقع الجغرافية GPS - تزيد في قيمة التعليم الجغرافي لأنها توفر مداخل سهلة للمعلومات الحديثة ووسائل جديدة ومبتكرة للتعليم والتدريس انطلاقاً من معلومات شبكة الانترنت، كما أنها تحسن التواصل والتعاون مثلما هو الحال في التعليم

عن بعد والأشكال المختلطة للتعليم.

الجامعية. القاهرة، مصر.

- 3 أن للجغرافيا دوراً كبيراً في المساهمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة
- 4- توصلت الدراسة أن لخريجي الجغرافيا العديد من ميادين العمل غير مهنة التدريس أهمها (الأرصاد الجوي، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، التخطيط العمراني، ... الخ)
- 5 أخيراً تبين أن للجغرافيا دور كبير في خدمة المجتمع من خلال العديد من الميادين، كالتربية البيئة، وإعداد المخططات العامة باعتبار الجغرافيين متخصصين في نظم المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط، بالإضافة إلى العمل في البلديات كخبراء في مجال الأعمال التي لها علاقة بالشؤون البلدية والقروية، ومثال على ذلك تخطيط المدن واستعمالات الأراضي بالقرى وغيرها

ثانياً: التوصيات.

- 1 نوصي الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية، إعطاء دور للمتخصصين في مجال الجغرافيا للمساهمة في رسم خطط التنمية المكانية، لان الجغرافيين هم الأكثر دراية بحل مشكلات عدم التوازن التنموي بين الأقاليم والهيمنة الحضرية.
- 2 نوصي بالتركيز على دور التقنيات والبرمجيات الجغرافية الحديثة في جميع مراحل التعليم، لأنها تزيد في قيمة التعليم الجغرافي من خلال ما توفره من مداخل سهلة للمعلومات ووسائل جديدة ومبتكرة للتعليم والتدرس.
- 3 يجب التركيز على دور جغرافيا في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وذلك من خلال إعطائهم دور بارز للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4- نوصي بعدم حصر مجالات العمل لخريجي الجغرافيا على التدريس فقط ، بل يجب التصريح لهم للعمل في بقية المهن الأخرى التي تقع ضمن دائرة اختصاصهما، على أن يكون ذلك بقوانين تصدر من جهات ذات الاختصاص . قائمة المراجع
- [1]- أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين. 2017. التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها. ط1. المجموعة العربية للتدريب القاهرة، مصر.
- [2]- الأمم المتحدة. 2015. أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- [3]- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012 م بشأن نظام الإدارة المحلية المرفق بقرار مجلس الوزارة رقم (130) لسنة 2013 م.
- 24 الحياري، إيمان. مفهوم التنمية. 2016 . نقل من الموقع يم الجمعة 24 . https://mawdoo3.com من الموقع 2021 من الموقع
- [5]- الزيادي، حسين وعليوي، ناصر. 2012. الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل العدد 12.
- [6]- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. 2016. تحديات التنمية المكانية في ليبيا. طرابلس ليبيا.
- وم الجغرافي في التنمية والبيئة الجغرافية. 42/9/9/02. نقل يوم الجمعة 2020/10/8 من موقع عربي https://e3arabi.com الجمعة
- [8]- سيف، محمود محمد. 1998. أسس البحث الجغرافي. دار المعرفة

- [9]- عديل، حنين. مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها. 2019. نقل يوم التبعية 1/9/14 للهجمعة 2021/ (https://mawdoo3.com الجمعة 20/4/ (2021 من موقع موضوع
- [10]- قرار من وزير الحكم المحلي رقم (212) لسنة 2018 م بشان الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات في ليبيا .
- [11]- هارتويف، هوبربتش وآخرون. ترجمة : زهير، الحلاوي. 2007. حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة. مؤتمر لوسارن بسويسرا, تم إلقاءه في المؤتمر الجغرافي الحادي والثلاثين بتونس.

JOHS Vol.21 No. 4 2022 91